

قرارات القمة الاقتصادية العربية في الكويت 2009/1/20-19

قررت القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العربية المنعقدة بل الكويت إطلاق المشاريع التالية:

• مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية
إطلاق مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية طبقا لوثيقة المخطط التي وافق عليها مجلس وزراء النقل العرب، ودعت الدول العربية الى القيام باتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل ومواءمة التشريعات الوطنية والأطر التنظيمية ذات الصلة لوضع مشروعات المخطط موضع التنفيذ دون معوقات. ودعت القمة، في قرار حول مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية، إلى وضع آلية لتمويل تنفيذ هذه المشروعات على أسس تجارية تكون المساهمة فيها مفتوحة أمام القطاع الخاص ومؤسسات التمويل العربية وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية، ويدعو القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ وتشغيل تلك المشروعات على أسس تجارية. وكلف القادة العرب، في قمتهم المنعقدة بالكويت مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة تنفيذ مشروعات مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية، وما يتطلبه ذلك من إعداد اتفاقية لهذا الغرض وتقديم تقرير دوري للقمة حول التقدم المحرز في التنفيذ، وطالبوا مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية المساهمة بتمويل تنفيذ هذه المشروعات.

• البرنامج الطارئ للأمن الغذائي
وقررت القمة إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، وكلفت حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات المشروع بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج، وإنشاء حساب خاص لتمويل البرنامج لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 25 مليار دولار يتم تمويله من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية، في إطار اتحاد مالي، ويتم إدارة الحساب وفق القواعد والشروط الإقراضية المتبعة. كما كلفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية باستكمال إعداد الدراسات اللازمة لتكوين احتياطي غذائي عربي بحيث يتم البدء في تكوين الإحتياطي قبل نهاية عام 2010 ويتم تمويل ذلك من الحساب الخاص المفتوح لدى الصندوق العربي. وكلف القادة العرب المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة التنفيذ بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز الى القمة.

• الإتحاد الجمركي العربي
ودعت القمة في قرار حول الإتحاد الجمركي العربي إلى البدء في اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة الإتحاد اعتبارا من عام 2010 والانتهاء من استكمال كافة متطلبات التطبيق الكامل عام 2015 واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لذلك تمهيدا للوصول إلى السوق العربية المشتركة. وكلف القادة العرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنجاز كافة الإجراءات اللازمة لذلك وفق التوقيعات المحددة في برنامج العمل لإقامة الإتحاد الجمركي العربي، ويقدم المجلس تقريرا دوريا عن التقدم المحرز إلى القمة.

• الأمن المائي
كما كلفوا في قرار حول الأمن المائي العربي المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع استراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة. ووافقت القمة الاقتصادية بالكويت على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، وكلفت المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بمتابعة تنفيذ المشروع بالتعاون مع المؤسسات الوطنية بالمعنية بالدول العربية، كما دعت الصناديق ومؤسسات التمويل العربية لتدبير التمويل اللازم للمساهمة في تمويل المشروع، وعلم أن الموازنة المطلوبة للمشروع تقدر بحوالي مليوني دولار سنويا لمدة خمس سنوات.

• الربط الكهربائي العربي

ودعت القمة في قرار حول تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي إلى الانتهاء من مشروعات الربط الكهربائي العربي واستكمال ما تبقى وفقا للأولويات التي يقرها مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء. وطالبت القمة حكومات الدول العربية باتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل ومواءمة واستحداث تشريعاتها الوطنية وإطارها التنظيمية لوضع مشروعات الربط الكهربائي العربي موضع التنفيذ دون عوائق. وكلفت الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمواصلة توفير التمويل اللازم لإستكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي بالتنسيق مع حكومات الدول العربية، ودعت القطاع الخاص للمشاركة في المشروعات المتعلقة بالكهرباء والطاقة والتأكيد على أهمية دوره في نقل وتوطين التقنية. كما كلفت مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بوضع البرنامج الزمني وآلية التنفيذ لإستكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي وإعداد تقرير دوري للقمة حول التقدم المحرز في هذا الشأن.

• البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة

ودعت القمة الاقتصادية في قرار حول البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية إلى تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية من خلال منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمة والجهات المعنية في الدول العربية. البطالة والفقر وأوصت القمة باعتماد الفترة بين عامي 2010 و2020 عقدا عربيا للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف في نهاية المدة وإعطاء أولوية متقدمة لسياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج وإيجاد فرص العمل والحد من البطالة وتحسين ظروف حياة عمل المشتغلين». كما دعت إلى تركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربي والسعي ثلاثة من مراكز التدريب القائمة في الدول العربية. ودعت القمة أيضا إلى ضرورة اتخاذ حكومات الدول العربية الإجراءات اللازمة لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول الأعضاء بما يكفل خفض معدلات البطالة. كما دعت إلى دعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتحقيق برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي، وكلفت منظمة العمل العربية والأمانة العامة للجامعة بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

• البرنامج العربي للحد من الفقر

وقررت القمة الاقتصادية بالكويت تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية وتمويل مشروعاته لمدة أربع سنوات ودعت مؤسسات التمويل العربية إلى المساهمة في تمويله. كما دعت إلى وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تتيح خفض معدلات الفقر إلى النصف في فترة أقصاها عام 2015. ودعا القادة العرب في قمتهم إلى الالتزام بتمويل شبكات الأمن الإجتماعي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكلفوا مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ البرنامج وتقديم تقرير حول التقدم المحرز في هذا الشأن إلى القمة. وقررت القمة، تنفيذ الإعلان العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في فترة زمنية بين عامي 2015 - 2009 مع التركيز على الدول العربية الأقل نموا.

• الأهداف التنموية للألفية

ودعت الدول العربية الأقل نموا إلى تقديم تقرير سنوي إلى الأمانة العامة للجامعة العربية حول ما أحرزته من تقدم في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، ويتم تحديد المساعدات وفقا لما تم إقراره من تقدم في هذا الشأن، وكلفت القمة المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة بالتنسيق مع

الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ البرنامج وتقديم تقرير حول التقدم المحرز الى القمة. وقرر القادة العرب قيام الدول بتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي في إطار زمني خلال الفترة بين عامي 2019 - 2009 وزيادة موازنات وزارات التعليم العربية وتخصيص كافة الموارد اللازمة لها. ودعوا إلى دعم جهود الأمانة العامة للجامعة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتنفيذ الخطة وبرامجها ومشاريعها وتكليفها بإعداد تقارير دورية لما تم إحرازه في هذا الشأن، ترفع إلى القمة.

• خدمات الرعاية الصحية الأولية

وقررت القمة، مواصلة حكومات الدول العربية تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية الأولية وتطبيق نموذج طب الأسرة في دولها، ووضع ذلك في قمة أولويات برامج وزارات الصحة العربية وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بإعداد مشروع عربي متكامل بهذا الشأن. ودعت إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة لوزارات الصحة العربية وفقا للمعايير الدولية لمنظمة الصحة العالمية بهذا الشأن، كما كلفت مجلس وزراء الصحة العرب بتقديم تقرير دورى حول التقدم المحرز إلى القمة. ورحبت بدعوة مصر لإستضافة قمة عربية اقتصادية وتنموية واجتماعية تعقد بعد عامين مع تكليف الأمين العام للجامعة العربية بإجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعدها والتحضير لها.

• الأزمة المالية العالمية

وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصادات العربية أكد القادة العرب استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها، وممارسة الدول العربية دورا أكثر فعالية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي. ودعوا إلى قيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية، وأكدوا استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التدفقات المالية العربية والإستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الإستثمار. كما دعوا إلى اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لإستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصادات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك، مؤكداين أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين، وزيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك.

• جهود القطاع الخاص العربي

وباركت القمة الاقتصادية العربية بالكويت في قرار جهود القطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المشترك ودعوته الى الإستمرار في دعم مسيرة التنمية الإقتصادية العربية. اشراك القطاع الخاص ودعت إلى مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية وفي تنفيذ مشروعات عربية مشتركة من أجل تعزيز العمل الإقتصادي العربي المشترك. وأكدت تعزيز مشاركة القطاع الخاص في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالتعاون مع جامعة الدول العربية. وطالبت بتفعيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتعزيز الشراكة مع منظماته ومؤسساته بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء. وأكدت دعم جهود منظمات المجتمع المدني العربية على الصعيدين الإقليمي والدولي وخاصة نشاطاتها الرامية لإبراز الهوية العربية. ووجهت القمة الشكر والتقدير لدولة الكويت اميرا وحكومة وشعبا لاستضافتها للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية .